المقصد الخامس

الخطوات التي سار عليها النقاد:

١ ـ دراسة حال الراوي .
٢ ـ دراسة حال المروي .
٣ ـ الاهتمام بنقد السند أولاً .
٤ ـ مراعاة العقل في قبول الحديث ورفضه :
أ ـ عند السماع .
ب ـ عند التحديث .
ج ـ عند الحكم على الرواة .
د ـ عند الحكم على الأحاديث .

الخطوات التى سار عليه النقاد

١ ـ دراسة حال الراوي والمروي:

علمنا مما سبق أن الصحابة كانوا يردون بعض ما يروى لهم من الأحاديث حيناً لنقدهم للراوي لاحتمال الخطأ أو الغفلة. وحيناً آخر لنقدهم للمروي لظنهم أنه قد يخالف بعض قواعد الدين.

ومن بعدهم وجد في كل قطر من الأقطار جهابذة النقاد من التابعين وأتباعهم الذين أخذوا عن سلفهم هذا المنهج وأضافوا إليه ما توصلوا إليه من دراستهم وبحثهم.

وبذلك إستقر الأمر على أن نقد الحديث اعتمد على أمرين أساسيين:

أ ـ دراسة حال الراوي من حيث الوثوق والعدالة والضبط للتأكد من ضبطه وسلامته من أسباب الفسق أو خوارم المروءة أو الاتهام بهوى أو إبتداع. وقد وضع لها المحدثون شروطاً تحقق التأكد من حال الراوي وعدالته وضبطه.

ب ـ دراسة حال المروي وذلك بتلقي مرويات الراوي والأخذ عنه مع مراقبته في أدائه وكتابه مع محاولة النظر فيه وتفحصه لينكشف التزوير أو السرقة أو ادعاء رؤية شيوخ لم يدركهم. أو الإضطراب في الحديث أو اختلاف الأكاذيب[١].

ومن هذا المنطلق اتجه النقاد إلى تقرير قواعد التحديث ودراسة ضروب التلقي وضروب الأداء وبينوا أنواع الحديث وحكم كل نوع، كما اتجهوا إلى معرفة علل الأحاديث الظاهرة والخفية والتي لها صلة بالسند أو المتن أو كليهما، وصنفوا مصنفات تشتمل على تراجم مختصرة أو وافية لحملة الحديث ورواته.

وكذلك اتجه النقاد إلى تمييز الأحاديث وانتحال صحيحها وطرح سقيمها،

---

(١) راجع كتاب يحيى بن معين وكتابه التاريخ ١/ ٨٣.

بعد أن بينوا أنواعها وفرقوا بين هذه الأنواع فروقاً دقيقة جعلت كل نوع منها متميزاً عن غيره أدق تمييز. وكانت لهم شروط في الرواة وشروط في المرويات وشروط في التحمل وشروط في الأداء. كما كانت لهم فروق في العبارات التي يؤدي بها المحدث ماروواه تبعاً لاختلاف حاله في التحمل.

وبهذا الطريق بذل النقاد من الواسع أقصاه وتحملوا من الجهد منتهاه وصبروا وصابروا على الكد والدأب، حتى استقام لأهل هذه الملة أمر حديث نبيهم على الوجه الذي تطمئن إليه قلوب أهل العلم.

وسوف يتبين في الباب الثاني كيف أن النقاد اهتموا بنقد المتن تماماً كما اهتموا بنقد السند. وسوف يفصل القول في هذا هناك ـ إن شاء الله ـ وإنما الغرض هنا هو مجرد إشارة إلى أن منهج نقد المحدثين كان منهجاً شاملاً دقيقاً لم يدع جانباً من جوانب الحديث سنداً أو متناً.

٢ ـ لماذا الاهتمام بنقد السند أولاً:

كل من له عناية بالحديث النبوي وعلومه يعلم أن نقد السند أهم من نقد المتن، لأن فكرة الاعتماد على النظر في المتن وحده فكرة أثبتت التجربة أنها فكرة خاطئة، وأن نقد الأسانيد له اتصال وثيق بنقد المتن، لأن إثبات ثقة الرواة وكونهم جديرين بالثقة ليس عملاً شكلياً سطحياً، بل إنه مرتبط بالمتن إرتباطاً قوياً، لأن توثيق الراوي لايثبت بمجرد عدالته وصدقه بل لابد من اختبار مروياته بعرضها على روايات الثقات، فإن وجدت رواياته موافقة ولو من حيث المعنى لرواياتهم أو موافقة لها في الأغلب والمخالفة نادرة، عرف حينئذ كونه ضابطاً ثبتاً.

قال الشافعي رحمه الله: ولا يستدل على أكثر صدق الحديث وكذبه إلا بصدق المخبر وكذبه، إلا في الخاص القليل من الحديث. وذلك أن يستدل على الصدق والكذب فيه بأن يُحدِّث المحدث ما لا يجوز أن يكون مثله أو مايخالفه ما

هو أثبت وأكثر دلالات بالصدق منه[١].

ويقال توضيحاً لهذا القول: إنه لا يشك عاقل في وجود النبي ﷺ من الناحية التاريخية، وإنه عاش على هذه الأرض. ومن طبائع البشر الأكل والشرب والنوم وما إلى ذلك، فإذا ورد في الحديث أنه عليه الصلاة والسلام كان يأكل بيمينه ويشرب في ثلاثة أنفاس ويدعو كذا عند نومه وكذا عند استيقاظه، فكل هذا ممكن عقلاً، كما أن ضده ممكن، وبإمكان رجل أن يأكل بيمينه أو بيساره، ويمكن له أن يشرب في نفس واحد أو نفسين أو ثلاثة أو أكثر، كذلك لا يستحيل دعاءه، لكنه ليس هناك شيء يُجبره على الدعاء أيضاً.

إذا من الناحية العقلية يحتمل هذا أو ذاك، يمكن أن يكون الشيء ويمكن أن يكون ضده وعكسه، ولا يستطيع العقل أن يحكم لجانب على آخر. فالذي يرجع صدق الخبر في هذه الحالات ليس هو العقل، لكن صدق المخبر، وإذا نظرنا إلى دواوين السنة نجد جزءاً كبيراً منها يدخل في هذا النطاق[٢].

وبهذا تبين أن دراسة حال الراوي ومستواه الخُلقي في الدرجة الأولى وأن نقد السند أهم من نقد المتن.

٣ ـ مراعاة العقل في قبول الحديث ورفضه:

إن أهمية نقد السند لا يعني أبداً أن المحدثين النقاد لم يراعوا العقل عند نقد الحديث. بل الواقع أنهم لم يخطوا خطوة في مسائل النقد إلا وكان العقل مسايراً لهم ومؤيداً لقواعدهم النقدية. فقد راعوا العقل عندما سمعوا الأحاديث وراعوه عندما حدثوا بها، وعندما حكموا على الرواة بالتوثيق أو التضعيف، وكذلك عندما حكموا على الأحاديث.

---

(١) الرسالة/ ٣٩٩.

(٢) راجع مقدمة كتاب التمييز، للدكتور محمد مصطفى الأعظمي/ ٦٦.

قال المعلمي رداً على أبي ريه : إن المحدثين راعوا العقل في أربعة مواطن :

١ ـ عند السماع .

٢ ـ عند التحديث .

٣ ـ عند الحكم على الرواة .

٤ ـ عتد الحكم على الأحاديث .

أما عند السماع : فقد قال الخطيب البغدادي : باب في وجوب إطراح المنكر والمستحيل من الأحاديث[١] .

ولا بد لقبول الخبر أن يكون الراوي وقت تحمل الحديث وسماعه مميزاً ضابطاً عالماً بما يسمعه . فالمتثبتون إذا سمعوا خبراً تمتنع صحته أو تبعد ، لم يكتبوه ولم يحفظوه . فإن حفظوه لم يحدثوا بها . فإن ظهرت مصلحة لذكره ذكروه مع القدح فيه وفي الراوي الذي عليه تبعته .

أما مراعاتهم للعقل عند التحديث : فإنه لايجيز المحدثون رواية حديث ضعيف ، فضلاً عن الموضوع إلا ببيان ضعفه .

أما مراعاتهم للعقل عند الحكم على الرواة : فإنا نجد أنهم كثيراً ما يجرحون الراوي بخبر واحد منكر جاءبه فضلاً عن خبرين أو أكثر[٢] .

ويوضح ذلك بالمثال التالي : كان خالد بن الهيثم من أثبت الناس وأكيسهم وأدهاهم . قال الخطيب : قال يحيى بن معين : كان أول ما أنكرت من أمره : حدثنا بأحاديث عن رشدي ، ثم قال لنا بعد : اجعلوها كلها عن ليث فأنكرت ذلك عليه ، حتى جاءت تلك الأحاديث وكانت بيني وبينه صداقة ومودة فكنت آتيه بعد ذلك ، والله ما كتبت عنه ـ بعد ما قيل فيه ـ حديثاً قط[٣] .

---

(١) الكفاية ص٦٠٢ ، ٦٠٣ .

(٢) الأنوار الكاشفة/ ٦ ، ٧ .

(٣) تاريخ بغداد ٨/ ٣٠٢ .

واختلاف الرجل الواحد في الإسناد، إن كان متهماً، فإنه ينسبه إلى الكذب، وإلى الاضطراب وعدم الضبط، إن كان سيء الحفظ وقد يحكم على الراوي بالوضع في الحديث إذا كان سرق الحديث وجاء بإسناد غير صحيح ولو كان المتن صحيحاً ثابتاً[١].

أما مراعاتهم للعقل عند الحكم على الأحاديث: فقد أعطوه حقه، سوف يأتي تفصيله عند الكلام على اهتمام المحدثين بنقد المتن. وإنما اكتفي هنا ببعض الأقوال الدالة على اهتمام المحدثين النقاد بهذا الجانب.

فقد قال عمرو بن قيس[٢]: ينبغي لصاحب الحديث أن يكون مثل الصيرفي الذي ينتقد الدراهم فيها الزائف والنبهرج وكذلك الحديث[٣].

وقال يزيد بن أبي حبيب[٤]: إذا سمعت الحديث فأنشده كما تنشد الضالة فإن عرف فخذه وإلا فدعه[٥].

وقال الأوزاعي: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزائف على الصيارفة، فما عرفوا أخذنا وما تركوا تركنا[٦].

---

(١) شرح علل الترمذي/ ١٤٠، ١٤١.

(٢) عمرو بن قيس الملائي أبو عبدالله الكوفي (٠٠ ـ ١٤٦هـ). قال أحمد وابن معين وأبو حاتم والنسائي: ثقة، وقال أبو زرعة: ثقة مأمون، وقال العجلي: ثقة من كبار الكوفيين.
خلاصة التذهيب ص٢٩٢. التهذيب ٨/ ٩٢.

(٣) كتاب الجرح والتعديل ج١/ ق١/ ص١٨.

(٤) يزيد بن أبي حبيب المصري (٥٣ ـ ١٢٨هـ). ثقة فقيه وكان يرسل، قال ابن سعد: كان مفتي أهل مصر في زمانه وكان حليماً عاقلاً. وكان أول من أظهر العلم بمصر. وذكره ابن حبان في الثقات.
التقريب ٣٨١. التهذيب ١١/ ٣١٨.

(٥) كتاب الجرح والتعديل ص/ ١٩.

(٦) المرجع السابق ص٢٠ ـ ٢١.

مثل الناقد كمثل البصير من الجوهريين:

ومثل الناقد كمثل البصير من الجوهريين فهو كما يفرق بين الدينار النبهرج والدينار الجيد، وبين الزجاج والياقوت، كذلك النقاد من المحدثين، رزقهم الله علماً يعرفون به الأحاديث ويفرقون بين الصدق والكذب.

وهو الذي أشار إليه الإمام ابن أبي حاتم الرازي، عندما نقل محاورة رجل من أهل الفهم مع أبيه في معرفته الأحاديث. ثم قال: تعرف جودة الدينار بالقياس إلى غيره، فإن تخلف عنه في الحمرة والصفاء عُلم أنه مغشوش ويعلم جنس الجوهر بالقياس إلى غيره، فإن خالفه في الماء والصلابة، عُلم أنه زجاج. ويقاس صحة الحديث بعدالة ناقليه، وإن يكون كلاما يصلح أن يكون من كلام النبوة ويعلم سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته[١]. وقد ذكر المحدثون من بين القواعد التي بها يعرف الحديث الموضوع، أن يكون المروي مخالفاً للعقل. ومن الأمثلة لهذا ما رواه ابن الجوزي من طريق محمد بن شجاع الثلجي عن حبان ابن هلال عن حماد بن سلمة عن أبي المهزم عن أبي هريرة مرفوعا: أن الله خلق الفرس فأجراها فعرقت فخلق نفسه منها.

قال السيوطي: هذا لا يضعه مسلم، والمتهم به محمد بن شجاع، كان زائغاً في دينه. وفيه أبو المهزم، قال شعبة: رأيته لو أعطي درهما وضع خمسين حديثا[٢].

وقيل لعبدالرحمن بن زيد: حدثك أبوك عن جدك أن رسول الله ﷺ قال: إن سفينة نوح طافت بالبيت وصلت خلف المقام ركعتين قال: نعم. وواضع هذا الخبر عبدالرحمن بن زيد بن أسلم مشهور بكذبه وافترائه. ففي التهذيب نقلا عن الإمام الشافعي: ذكر رجل لمالك حديثا منقطعا فقال: اذهب إلى عبدالرحمن بن

(١) مقدمة المعرفة ص٣٤٩ ـ ٣٥٠.
(٢) التدريب/ ١٠٠.

زيد يحدثك عن أبيه عن نوح[١].

وفضلا عن هذا فإن جُلّ الأمارات التي ذكرها المحدثون لمعرفة الموضوع هي تعود في الواقع إلى مراعاة العقل، وفمثلا قالوا: أن لا يكون ما يدفعه الحس والمشاهدة والعادة، وأن لا يكون ركيك اللفظ والمعني. قال الحافظ ابن حجر: والمدار على ركة المعنى. فحيث وُجدت، دلت على الوضع سواء انضم إليها ركة اللفظ أم لا.

ومنها: أن يكون الحديث فيما يلزم المكلفين علمه وقطع العذر فيه فينفرد به واحد[٢].

والشرط الأول من الشروط الأربعة التي تؤول إليها أقوال نقاد الحديث في تعريف الصحيح هو العقل، إذ لا يتصور الضبط غير عقل وتمييز، فهو يرادف عند المحدثين مقدرة الراوي على التمييز، وضبط ما يسمعه من الأحاديث وفهمه له فهماً دقيقاً وحفظه له حفظاً كاملاً لا تردد فيه. وبلغ بالمحدثين حسهم النقدي ذروة لا تسامي حين لاحظوا أن المعاصرة حجاب فكرهوا التحديث عن الأحياء كأنهم خشوا أثر الحُب في حسن الظن وأثر الكره والمنافسة في إساءة الظن بالمروي عنه[٣].

وهذا أيضا من باب مراعاة العقل والتمييز في قبول المروي.

❄❄❄❄❄❄
❄❄❄❄

(١) راجع التهذيب ٦/ ١٧٩ بالمقارنة مع التدريب/ ١٠٠.
(٢) تنزيه الشريعة/ ٧٠٦.
(٣) انظر الكفاية ص٢٢٢.

المقصد السادس

أهم قواعد النقد:

١ ـ الأسس المبدئية لقواعد النقد.
٢ ـ القواعد العامة للنقد
٣ ـ أسباب الجرح في الضعفاء.

أهم قواعد النقد

١ ـ الأسس المبدئية لقواعد النقد:

وقد اهتم النقاد ببيان أصناف المجروحين الذين لا تقبل روايتهم، كما لم يغفلوا ذكر الأمور التي إذا وجدت في المروي صار عرضة للرفض وعدم القبول.

فقد قال يحيى بن معين: آلة الحديث، الصدق والشهرة بطلبه وترك البدع واجتناب الكبائر[١].

وقال الخطيب: أمر الله عزوجل بقبول العدل ورد الفاسق، وقال: كل من ثبت كذبه، رُد خبره وشهادته. لأن الحاجة في الخبر داعية إلى صدق المخبر، فمن ظهر كذبه فهو أولى بالرد ممن جعلت المعاصي أمارة على فسقه حتى يرد خبره وقال: من سلم من الكذب وأتى شيئا من الكبائر فهو فاسق يجب رد خبره.

وقال: ومن أتى صغيرة فليس بفاسق، ومن تتابعت منه الصغائر وكثرت، رُدّ خبره[٢].

وقال شعبة: يترك حديث الرجل:

١ ـ إذا حدّث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون.

٢ ـ وإذا أكثر الغلط.

٣ ـ وإذا اتهم بالكذب.

٤ ـ وإذا روى حديثاً غلطاً مجتمعاً عليه فلم يتهم نفسه فيتركه، طُرح حديثه[٣].

وقد ذكر هذا القول ابن الصلاح عن كل من ابن المبارك وأحمد بن حنبل

---

(١) الكفاية/ ١٧٠.

(٢) المرجع السابق/ ١٧١.

(٣) كتاب الجرح والتعديل ج١/ ق/ ص٣٢. وشرح العلل/ ١٢٣.

والحميدي وغيرهم[١].

وكان مالك يقول: لا يؤخذ العلم من أربعة:

١ ـ رجل معلن بالسفه وإن كان أروى الناس.

٢ ـ ورجل يكذب في أحاديث الناس إذا حدث بذلك، وإن كنت لا تتهمه أن يكذب على رسول الله ﷺ.

٣ ـ وصاحب هوى يدعو الناس إلى هواه.

٤ ـ وشيخ له فضل وعبادة، إذا كان لا يعرف ما يحدث به[٢].

وقال الشافعي: من كثر غلطه من المحدثين ولم يكن له أصل كتاب صحيح، لم يقبل حديثه.

وسئل أحمد عمن يكتب حديثه، فقال: عن الناس كلهم إلى عن ثلاثة: صاحب هوى يدعو إليه أو كذاب أو رجل يغلط في الحديث فيرد عليه فلا يقبل[٣].

وقال ابن المبارك: يكتب الحديث إلا عن أربعة: غلاط لا يرجع وكذاب وصاحب هوى يدعو الناس إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيحدث من حفظه.

وقال ابن مهدي: ثلاثة لا يؤخذ عنهم: المتهم بالكذب، وصاحب بدعة يدعو إلى بدعته، والرجل الغالب عليه الوهم والغلط[٤].

وقال ابن حزم[٥]: إن الجرح في نقلة الأخبار بأحد أربعة أوجه:

---

(١) مقدمة ابن الصلاح / ٥٧.

(٢) كتاب الجرح ج١ / ق١ / ص٣٢.

(٣) كتاب الجرح / ج١ / ق١ / ص٣٢.

(٤) شرح العلل / ١٢٢.

(٥) هو علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (٠٠ ـ ٤٥٦هـ). حافظ فقيه، وكان صاحب فنون وورع وزهد وإليه المنتهي في الذكاء والحفظ وسعة الدائرة في العلوم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام وأوسعهم في علوم اللسان والبلاغة، والسير والأخبار، وله تصانيف: منها « المحلى » في الفقه، والملل والنحل « في الأديان »، و « الإيصال » في=

الأول: الإقدام على كبيرة قد صح عند المقدم عليها بالنص الثابت أنها كبيرة.
الثاني: الأقدام على ما يعتقد المرء حراماً وإن كان مخطئاً فيه قبل أن تقوم الحجة عليه بأنه يخطيء.
الثالث: المجاهرة بالصغائر التي صح عند المجاهر بها بالنص أنها حرام.
الرابع: ينفرد به نقلة الأخبار دون الشهود في الأحكام، وهو أن لا يكون المحدث فقيها فيما روى أي حافظاً. لأن النص الوارد في قبول نذارة النافر للتفقه إنما هو بشرط أن يتفقه في العلم. ومن لم يحفظ ما روى فلم يتفقه[١].

وقال: والتدليس الذي ذكرناه أنه يسقط العدالة، هو إحدى الكبائر لقول رسول الله ﷺ: «**من غشنا فليس منا**»[٢] ولا غش في الإسلام أكبر من اسقاط الضعفاء من سند حديث ليوقع الناس في العمل به وهو غير صحيح. ولقوله عليه السلام: «**الدين النصيحة**»[٣]. ومن دلس التدليس الذي ذممنا[٤] فلم ينصح لله تعالى ولا لرسوله.

وقال الحافظ بن حجر في مقدمة الفتح بصدد الكلام عن رجال الصحيح الذي طعن فيهم: أن مدار الجرح على خمسة أشياء: البدعة والمخالفة والغلط وجهالة

= فقه الحديث.
تذكرة الحفاظ ٣/ ١١٤٦. طبقات الحفاظ: ٤٣٥.

(١) الإحكام في أصول الأحكام/ ١٣٠، ١٣١.

(٢) أخرجه مسلم في باب قول النبي ﷺ: «من غشنا فليس منا» ١/ ٩٩ وأخرجه أبو داود، باب «النهي عن الغش» ٣/ ٧٣١. والترمذي باب: ما جاء في كراهية الغش في البيوع ٣/ ٦٠٦.

(٣) أخرجه البخاري تعليقاً، باب قول النبي ﷺ: «الدين النصيحة» ١/ ٢٠. ومسلم باب «بيان أن الدين النصيحة»، والمسند ٢/ ٥٠.

(٤) وهو اسقاط من لاخير فيه من الأسانيد عمداً أو ضم القوي إلى القوي تلبيساً على من يحدث وغروراً لمن يأخذ عنه ونصراً لما يريد تأييده من الأقوال مما لو سمي من سكت عن ذكره لكان ذلك علة ومرضا في الحديث فهذا رجل مجرح وهذا فسق ظاهر واجب اطراح جميع حديثه (انظر الأحكام ١٢٥، ١٢٦).

الحال والدعوى على الراوي أنه كان يدلس أو يرسل[١].

وقال ابن رجب:

١ ـ البدع الغليظة كالتجهم يرد بها الرواية مطلقاً، والمتوسطة كالقدر يرد رواية الداعي إليها. والخفيفة كالإرجاء فيها روايتان[٢].

٢ ـ كل من كان متهماً في الحديث بالكذب أو كان مغفلاً يخطيء الكثير فالذي اختاره أكثر أهل الحديث من الأئمة أن لا يشتغل بالرواية عنه.

قال: ألا ترى أن عبدالله بن المبارك حدّث عن قوم من أهل العلم فلما تبين له أمرهم ترك الرواية عنهم[٣].

٣ ـ كل من روى عنه حديث ممن يتهم أو يضعف لغفلته وكثرة خطئه، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من حديثه فلا يحتج به[٤].

٤ ـ الصالحون غير العلماء: يغلب على حديثهم الوهم والغلط. وقد قال أبو عبدالله بن مندة: إذا رأيت في حديث، فلان الزاهد فاغسل يدك منه[٥].

٥ ـ الفقهاء المعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي ولا يقيمون أسانيده ولا متونه. ويخطئون في حفظ الأسانيد كثيرا. ويرون المتون بالمعنى ويخالفون الحفاظ في ألفاظ[٦].

٦ ـ الثقات الحفاظ، إذا حدثوا من حفظهم وليسوا بفقهاء[٧].

قال ابن حبان: لا يجوز عندي الاحتجاج بخبرهم، لأن الحفاظ الذين رأيناهم

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام/ ١٢٥/ ١٢٦.
(٢) مقدمة الفتح/ ٣٨٤.
(٣) شرح العلل/ ٨٦.
(٤) المرجع السابق/ ١٠٤.
(٥) شرح العلل/ ١٠٠.
(٦) شرح العلل/ ٤٨١.
(٧) المرجع السابق/ ٤٨٣.

أكثرهم كانوا يحفظون الطرق والأسانيد دون المتون ولا أراهم يذكرون من متن الخبر إلا كلمة واحدة يشيرون إليها[١].

وهناك أقوال أخرى للأئمة الآخرين من هذه الطبقة هي بمثابة الشروط والتقعيدات العامة للجرح والتعديل، وهي التي أصبحت نبراسا لمن جاؤوا بعدهم من المحدثين.

الضوابط العامة للنقد:

ومن الأقوال التي مرت بنا يمكننا أن نستخرج الأمور التي تجرح الراوي، والتي كانت أداة أولية لصياغة الضوابط العامة لنقد الرواة.

١ ـ الإقدام على كبيرة.
٢ ـ الإقدام على ما يعتقد المرء حراما.
٣ ـ المجاهرة بالصغائر.
٤ ـ كون الراوي غير حافظ لما يرويه.
٥ ـ البدع الغليظة والمتوسطة والبدع الخفيفة مع الاختلاف.
٦ ـ الفسق.
٧ ـ المخالفة.
٨ ـ الغلط والغفلة.
٩ ـ جهالة حال الراوي.
١٠ ـ كون الراوي يدلس أو يرسل.
١١ ـ الكذب على الرسول ﷺ.
١٢ ـ كون الراوي يروي حديثا غلطا مجتمعا عليه فلم يتهم نفسه.
١٣ ـ السفه.

---

(١) كتاب المجروحين ١/ ٩٣.

١٤ ـ الكذب في أحاديث الناس .
١٥ ـ الدعوة إلى الهوى .
١٦ ـ شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث به .
١٧ ـ كون الراوي يحدث عن المعروفين ما لا يعرفه المعروفون .
١٨ ـ إذا كان الراوي يقبل التلقين .

وقد ذكر ابن حبان البستي : أن الجرح في الضعفاء على عشرين نوعا وكأنه أشار بذكر تلك الأنواع إلى الأمور التي إذا وجد أحدها في الراوي ترك حديثه . ولعله يجدر بي أن أذكرها على سبيل الاختصار تكميلا للموضوع وشرحا للأمور التي ذكرتها آنفا .

أما النوع الأول : فهم الزنادقة الذين كانوا يضعون الحديث على العلماء .

الثاني : الذين كانوا يضعون الحديث على الشيوخ الثقات في الحث على الخير وذكر الفضائل .

الثالث : الذين كانوا يضعون الحديث على الثقات وضعا ، استحلالاً وجرأة على رسول الله ﷺ .

الرابع : الذين كانوا يضعون الحديث عند الحوادث يحدثون للملوك وغيرهم في الوقت دون الوقت ، من غير أن يجعلوا ذلك صناعة لهم .

الخامس : الذي كبر وغلب عليه الصلاح والعبادة وغفل عن الحفظ والتمييز فإذا حَدَّث رفع المرسل وأسند الموقوف وقلب الأسانيد .

السادس : جماعة ثقات اختلطوا في أواخر أعمارهم حتى لم يكونوا يعقلون ما يحدثون ، فأجابوا فيما سئلوا وحدثوا كيف شاؤا فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم . فلم يتميز فاستحقوا الترك .

السابع : من كان يجيب عن كل شيء يسئل ، سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه فلا يبالي أن يتلقن ما لقن .

الثامن : من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب ، إذ العلم لم يكن من صناعته ولا أغبر

فيها قدمه .

التاسع : من كان يحدث عن شيوخ لم يرهم بكتب صحاح ، فالكتب في نفسها صحيحة إلا أن سماعه عن أولئك الشيوخ لم يكن ولا رآهم .

العاشر : من كان يقلب الأخبار ويسوي الأسانيد .

الحادي عشر : جماعة رأوا شيوخاً سمعوا منهم ثم ذكروا عنهم بعد موتهم بأحاديث لم يسمعوها منهم فحفظوها فلما احتيج إليهم ظفروا عليها وحدثوا بها عن الشيوخ الذين رأوهم من غير تدليس عنهم .

الثاني عشر : من كتب الحديث ورحل فيه إلا أن كتبه قد ذهبت فلما احتيج إليه صار يحدث من كتب الناس من غير أن يحفظها كلها أو يكون له سماع فيها .

الثالث عشر : من كثر خطأه وفحش ، وكاد أن يقلب صوابه فاستحق الترك من أجله . وإن كان ثقة في نفسه صدوقاً في روايته .

الرابع عشر : من امتحن بابن سوء أو وراق سوء ، كانوا يضعون له الحديث وقد أمن الشيخ ناصيتهم فكانوا يقرأون عليه ويقولون له : هذا من حديثك فيحدث به ، فالشيخ نفسه ثقة إلا أنه لا يجوز الاحتجاج بخبره ولا الرواية عنه لما خالط أخباره الصحيحة الأحاديث الضعيفة .

الخامس عشر : من أُدخِل عليه شيء من الحديث وهو لا يدري فلما تبين له لم يرجع عنه ، وجعل يحدث به ، آنفا من الرجوع عما خرج منه . وهذا لا يكون إلا من قلة الديانة والمبالاة بما هو مجروح في فعله فإن سلم في أول وهلة وهو لا يعلم ما يحدث به ثم علم وحدث بعد العلم بما ليس من حديثه وإن كان شيئا يسيراً فقد دخل في جملة المتروكين لتعديه ما ليس له .

السادس عشر : من سبق لسانه حتى حدث بالشيء الذي أخطأ فيه وهو لا يعلم ثم تبين له وعلم فلم يرجع عنه وتمادي في روايته ذلك الخطأ بعد علمه أنه أخطأ فيه أول مرة ومن كان هكذا كان كذابا ومن صح عليه الكذب استحق الترك .

السابع عشر : المعلن بالسفه والفسق وإن كان صدوقا في روايته لأن الفاسق لا يكون عدلا ، والعدل لا يكون مجروحا ، ومن خرج عن حد العدالة لا يعتمد على صدقه وإن صدق في شيء بعينه في حالة من الأحوال .

الثامن عشر : المدلس عمن لم يره كالحجاج بن أرطأة وذويه . كانو يحدثون عمن لم يروه ، ويدلسون حتى لا يعلم ذلك منهم .

التاسع عشر : المبتدع إذا كان داعية يدعوا الناس إلى بدعة حتى صار أماماً يقتدي به في بدعته ويرجع إليه في ضلالته مثل غيلان[١] وعمرو بن عبيد[٢] وجابر الجعفي[٣] وذويهم .

قال ابن الصلاح[٤] نقلا عن ابن حبان البستي : الداعية إلى البدع لا يجوز الاحتجاج به عند أئمتنا قاطبة لا أعلم بينهم فيه خلافا[٥] .

العشرون : القصاص ، والسؤال الذين كانوا يضعون الحديث في قصصهم ويروونها عن الثقات ، فكان يحمل المستمع منهم الشيء بعد الشيء على حسب التعجب فوقع في أيدي الناس وتداولوها فيما بينهم (انتهى باختصار)[٦] .

---

(١) غيلان بن أبي غيلان ، المقتول في القدر ، ضال ، مسكين . حدث عنه يعقوب ابن عتبة وهو غيلان بن مسلم (ميزان الاعتدال ٣/ ٣٣٨) .

(٢) عمرو بن عبيد بن باب أبو عثمان البصري المعتزلي القدري مع زهد وتأله . أطال الذهبي في الميزان (ميزان الاعتدال ٣/ ٢٧٣) .

(٣) جابر الجعفي الكوفي ، أحد علماء الشيعة عن أبي الطفيل ، والشعبي وخلق وعنه شعبة وأبو عوانة وعدة . شهد له سفيان وشعبة والشافعي ووكيع وتركه يحيى القطان والنسائي وأكثر العلماء (الميزان ١/ ٣٧٩ ـ ٣٨٤) .

(٤) هو عثمان بن عبدالرحمن المعروف بابن الصلاح (٥٧٧ ـ ٦٤٣هـ) . كان أحد الفضلاء المقدمين في التفسير والحديث والفقه وأسماء الرجال ، يضرب به المثل ، سلفياً زاهداً حسن الاعتقاد وافر الجلالة . وقال ابن الحاجب : إمام ورع وافر العقل حسن السمت متبحر في الأصول والفروع . تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٣٠ . طبقات الحفاظ ٥٠٣ .

(٥) مقدمة ابن الصلاح / ٥٥ .

(٦) انظر كتاب المجروحين ١/ ٦٢ ، ٨٢ .

بهذه القواعد وأمثالها استطاع المحدثون أن يتعرفوا على كل ما هو ليس من كلام الرسول ﷺ وكشفوا أسماء المجروحين الذين يحرم التعامل معهم في تحمل الحديث وروايته، وجمعوها في مؤلفات، أفنوا أعمارهم في إعدادها وتأليفها وترتيبها وتهذيبها.

❄❄❄❄❄❄
❄❄❄❄

المقصد السابع

أثر علم نقد الحديث في حفظ السنة

١ ـ خطوات الجهود النقدية

٢ ـ آثار الجهود النقدية.

أثر علم نقد الحديث في حفظ السنة

١ ـ خطوات الجهود النقدية

الكلام عن حفظ السنة لا يمكن أن يكون بياناً للواقع، إن لم نسجل اعترافاً بالجهد الذي قام به نقاد المحدثين في هذا المضمار.

وقفوا حياتهم على خدمة الحديث النبوي واتخذوا جميع الوسائل لغربلة الحديث والتمييز بين صحيحه وضعيفه. رحلوا في الحديث الواحد الفراسخ البعيدة وفي الكلمة الواحدة الأيام الكثيرة لئلا يدخل مضل في السنن شيئا يضل به[١].

وحفظوا ألوفا من الأحاديث الموضوعة ليكشفوا حقيقتها للأمة. رأى أحمد ابن حنبل رضى الله عنه، يحيى بن معين في زاوية بصنعاء وهو يكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس، فإذا اطلع عليه إنسان كتمه. فقال أحمد بن حنبل له: تكتب صحيفة معمر عن أبان عن أنس وتعلم أنها موضوعة؟ فقال: رحمك الله يا أبا عبدالله، اكتب هذه الصحيفة عن عبدالرزاق عن معمر عن أبان عن أنس وأحفظها واعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء إنسان فيجعل بدل أبان ثابتا[٢].

وسمعوا كتاباً واحداً من سبع عشرة نفساً أو أكثر، ليميزوا خطأ صاحب الكتاب من خطأ أصحابه، كما وقع ليحيى بن معين أن سمع من موسى بن اسماعيل كتابا وذكر له أنه الثامن عشر الذي يسمع منه هذا الكتاب. فقال: وماذا تصنع

---

(١) كتاب المجروحين ١/ ٢٧.

(٢) المصدر نفسه ١/ ٣٢. و ثابت: هو ابن أسلم، الإمام الحجة القدوة أبو محمد البناني المصري. ت١٢٣هـ. وأبان: هو ابن عياش الضعفاء، وهو تابعي صغير يحمل عن أنس وغيره (انظر ميزان الاعتدال ١/ ١٠).

بهذا؟ فقال: إن حماد بن سلمة كان يخطيء، فأردت أميز خطأه من خطأ غيره. فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حماد نفسه. فأميز بين ما أخطأ هو بنفسه وبينما أخطيء عليه[١].

واختبروا أئمة الحديث ليفرقوا للأمة بين من يؤخذ منه الحديث ومن لا يؤخذ منه مثل ما وقع من يحيى بن معين مع أبي نعيم وقال: جزاك الله عن الإسلام خيرا، مثلك من يحدثك إنما أردت أن أجربك.

وأطلقوا: على المتروكين الجرح وعلى الضعفاء القدح. وبينوا كيفية أحوال الثقات والمدلّسين والأئمة والمتروكين حتى صاروا يقتدى بهم في الآثار وأصبحوا أئمة يسلك مسلكهم في الأخبار.

وذكر الجورقاني في مقدمة كتاب (الموضوعات): قال محمد بن عبدالله ابن عبدالحكم سمعت الشافعي يقول: إذا علم الرجل من محدث الكذب لم يسعه السكوت عليه، ولا يكون ذلك غيبة، فإن مثل العلماء كالنقاد فلا يسع الناقد في دينه أن لا يبين الزيوف من غيرها[٢].

وقال ابن الجوزي[٣]: ما أكثر ما يعرض علي أحاديث ذكرها قصاص الزمان فأردها عليهم، يحقدون علي فأرسل أقول لهم: ما دام هذا الناقد حيا لا يمشي لكم زائف[٤].

---

(١) كتاب المجروحين ١/ ٣٢.

(٢) انظر تحذير الخواص للسيوطي/ ١٢٤، ١٢٥.

(٣) هو عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي القرشي البغدادي أبو الفرج (٥٠٨ ـ ٥٩٧هـ). علامة عصره في التاريخ والحديث. كثير التصانيف. قال الذهبي: لا يوصف ابن الجوزي بالحفظ عندنا باعتبار الصنعة، بل باعتبار كثرة اطلاعه وجمعه وقال الموفق عبداللطيف «لا يضيع من زمانه شيئا، يكتب في اليوم أربعة كراريس ويرتفع له كل سنة في كتابته ما بين خمسين مجلدا إلى ستين».
تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٤٢. وفيات الاعيان ٣/ ١٤٠. طبقات الحفاظ ٤٨٠.

(٤) الموضوعات لابن الجوزي ١/ ٤٤.

٢ ـ آثار الجهود النقدية:

وهكذا تركوا لنا ثروة علمية عظيمة يمكن أن نسميها علم نقد الحديث ورواته. وكانت لتلك الجهود آثار عظيمة، يمكن أن ألخصها في النقاط التالية:

١ ـ حققوا كل كلام نقل باسم الحديث، وفحصوا كل لفظ فيه، وغربلوه بغربال الحيطة والحزم حتى استطاعوا أن يميزوا بين الخالص والنبهرج.

٢ ـ نخلوا الموضوعات. ونسبوا كل زيادة موضوعة إلى واضعها مردودة عليه.

أخرج ابن عساكر[١] والحافظ الذهبي في طبقات الحفاظ عن الرشيد أنه جيء إليه بزنديق فأمر بقتله فقال: يا أمير المؤمنين أين أنت عن أربعة آلاف حديث، وضعتها فيكم أحرم فيها الحلال وأحل فيها الحرام ما قال النبي ﷺ فيها حرفا؟

فقال له الرشيد: أين أنت يا زنديق من عبدالله بن المبارك وأبي إسحاق الفزاري ينخلانها فيخرجانها حرفاً حرفاً[٢].

وأخرج الرامهرمزي[٣] والخطيب عن الأوزاعي قال: كنا نسمع الحديث فنعرضه على أصحابنا كما يعرض الدرهم الزائف فما عرفوا منه أجزناه وما أنكروا تركناه[٤].

---

(١) هو علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر (٤٩٩ ـ ٥٧١هـ). إمام حافظ الشام، ثقة ثبت، قال عبدالقادر الرهاوي: ما رأيت أحفظ من ابن عساكر. وقال ابن النجار: هو إمام المحدثين في وقته. له تصانيف منها: «تاريخ دمشق واطراف السنن الاربعة».
تذكرة الحفاظ ٤/ ١٣٢٨. طبقات الحفاظ ٤٧٥.

(٢) تحذير الخواص/ ١٦٣. وتنزيه الشريعة ١/ ١٦.

(٣) هو الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الفارس (٠٠نحو ٣٦٠هـ). محدث العجم في زمانه، من أدباء القضاة وله كتب منها: «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي» في علوم الحديث و «الأمثال» و «النوادر».
تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٠٥. طبقات الحفاظ ٣٧٠.

(٤) تحذير الخواص/ ١٦٨.

وقال ابن قتيبة:[١] في كتابه (اختلاف الحديث) يمدح أهل الحديث: ولم يزالوا في التنقير عنها والبحث لها حتى عرفوا صحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها وعرفوا من خالفها إلى الرأي.

وقال ابن خزيمة:[٢] ما دام أبو حامد بن الشرقي في الأحياء لا يتهيأ لأحد أن يكذب على رسول الله ﷺ، وقال أيضا: حياة أبي حامد الشرقي تحجب بين الناس وبين الكذب على رسول الله ﷺ.

وقال الدار قطني:[٣] يا أهل بغداد، لا تظنوا أن أحدا يقدر يكذب على رسول الله ﷺ وأنا حي[٤].

فإذا أخذت أي كتاب في علم الجرح والتعديل فإنك تجد أن كل واضع قد عُدَّ وكل كاذب قدُ ذكر اسمه وكل حديث موضوع قد نقد كجوهري ماهر حتى إن أضيف كلمة ما في الحديث تبينوها وفصلوها وجمعوا كل من كان صنيعه هذا.

ولم يقتصروا على هذا بل بحثوا عن كل ضعيف الذاكرة أو ضعيف الرواية

---

(١) هو عبدالله بن مسلم بن قتيبة: أبو محمد (٢١٣-٢٧٦هـ) كان شغوفا بالعلم. قال الذهبي: صدوق، قليل الرواية روى عن اسحاق ابن راهوية وجماعة. وقال الخطيب: كان ثقة دينا فاضلا. ميزان الاعتدال ٢/ ٥٠٣، لسان الميزان ٣/ ٣٥٧.

(٢) هو محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (٢٢٣ - ٣١١هـ). فقيه، مجتهد، عالم بالحديث، قال ابن حبان: ما رأيت على وجه الأرض من يحسن صناعة السنن مثله. وقال الدارقطني: كان إماما ثبتا معلوم النظير تزيد مصنفاته على ١٤٠ منها: «صحيح ابن خزيمة».
تذكرة الحفاظ ٢/ ٧٢٠. تاريخ بغداد ١/ ٢٧.

(٣) هو علي بن عمر بن أحمد البغدادي الدارقطني (٣٠٦ - ٣٨٥هـ). إمام، محدث. قال الخطيب: كان فريد عصره، وإمام وقته، انتهى إليه علم الأثر. وقال القاضي أبو الطيب: الدارقطني أمير المؤمنين في الحديث وله كتب منها: «السنن والعلل والافراد».
تذكرة الحفاظ ٣/ ٩٩١. تاريخ بغداد ١٢/ ٣٤.

(٤) تنزيه الشريعة ١/ ١٦.

وفتشوا عنهم وتحققوا من أمرهم ثم فصلوا ذكرهم في تصانيف، وكما أنهم تبينوا كل موضوع، كذلك ميزوا كل حديث ضعيف أو مبهم أو متروك. وألّفوا في ذلك كتبا[١].

٣ ـ ألفوا الكتب التي جمعت السنن

ولم يكن المحدثون النقاد ليدعوا ثمار جهودهم متناثرة غير مرتبة، فقد أصبحت الأحاديث عندهم على أنواع، حسب الرواة الذين اشتمل عليهم السند، كما أصبحت الكتب الخاصة لتلك الأحاديث على طبقات باعتبار الصحة والشهرة، فأعلاها ما ثبت بالتواتر وأجمعت الأمة على قبوله والعمل به ثم ما استفاض من طرق متعددة لا يبقى معها شبهة يعتد بها واتفق على العمل به جمهور فقهاء الأمصار، أو لم يختلف فيه علماء الحرمين خاصة، أو كان قولاً مشهوراً معمولاً به في قطر عظيم، مروياً عن جماعة عظيمة من الصحابة والتابعين. ثم ما صح أو حسن سنده وشهد به علماء الحديث ولم يكن قولا متروكا لم يذهب إليه أحد من الأمة.

أما ما كان ضعيفاً أو موضوعاً أو منقطعاً أو مقلوباً في سنده أو متنه من رواية المجاهيل أو مخالفا لما أجمع عليه السلف طبقة بعد طبقة فلا سبيل إلى القول به.

وعلى هذا فالكتب فيها على طبقات، باعتبار الصحة والشهرة، فإذا اجتمعت هاتان الخصلتان في كتاب كان من الطبقة الأولى ثم، وثم، وإن فقدتا رأسا لم يكن له اعتبار.

أما الطبقة الأولى: فقد قال العلماء إنها منحصرة بالاستقراء في ثلاثة كتب: الموطأ وصحيح البخاري وصحيح مسلم. وقد اتفق أهل الحديث على أن جميع ما في الموطأ صحيح على رأي مالك ومن وافقه، وأما على رأي غيره فليس فيه مرسل ولا منقطع إلا قد اتصل السند به من طرق أخرى فلا جرم أنها صحيحة من هذا الوجه.

---

(١) تاريخ تدوين حديث بالأردية/ ٥٨، ٥٩.

وأما الصحيحان: فقد اتفق المحدثون على أن جميع ما فيهما من المتصل والمرفوع صحيح بالقطع وأنهما متواتران إلى مصنفيهما، وإن كل من يهون أمرهما فهو مبتدع، متبع غير سبيل المؤمنين.

والطبقة الثانية: كتب لم تبلغ مبلغ الموطأ والصحيحين: ولكنها تتلوها، كان مصنفوها معروفين بالوثوق والعدالة والحفظ والتبحر في فنون الحدث، ولم يرضوا في كتبهم هذه بالتساهل في ما اشترطوا على أنفسهم فتلقاها من بعدهم بالقبول. واعتني بها المحدثون والفقهاء واشتهرت فيما بين الناس، وتعلق بها القوم شرحا لغريبها وفحصاً عن رجالها واستنباطا لفقهها، وعلى تلك الأحاديث بناء عامة العلوم كسنن أبي داود وجامع الترمذي ومجتبى النسائي، وكاد مسند أحمد يكون من جملة هذه الطبقة.

والطبقة الثالثة: مسانيد وجوامع ومصنفات صنفت قبل البخاري ومسلم في زمانهما وبعدهما. جمعت بين الصحيح والحسن والضعيف والمعروف والغريب والشاذ والمنكر والخطأ والصواب والثابت والمقلوب. ولم تشتهر في العلماء ذلك الاشتهار، وإن زال عنها اسم النكارة المطلقة، ولم يتفحص عن صحتها وسقمها المحدثون كثير فحص ولا مؤرخ ذكر أسماء رجاله، فهي باقية على استتارها وخمولها، كمسند أبي يعلي ومصنف عبدالرزاق ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة ومسند عبد بن حميد والطيالسي وكتب البيهقي والطحاوي والطبراني.

قال النواب صديق حسن خان: ورجال هذه الكتب بعضهم موصوفون بالعدالة وبعضهم مستورون وبعضهم مجهولو الحال. هكذا قال المولى عبدالعزيز الدهلوي.

والطبقة الرابعة: كتب قصد مصنفوها بعد قرون متطاولة جمع ما لم يوجد في الطبقتين الأوليين. كانت في المجاميع والمسانيد المختفية فنوهوا بأمرها، وكانت على ألسنة من لم يكتب حديثه المحدثون ككثير من الوعاظ المتشدقين وأهل الأهواء والضعفاء، أو كانت من أثار الصحابة والتابعين أو من أخبار بني اسرائيل

أو من كلام الحكماء والوعاظ فخلطها الرواة بحديث النبي ﷺ سهوا أو عمدا، أو كانت من محتملات القرآن والحديث الصحيح فرواها بالمعنى قوم صالحون لا يعرفون غوامض الرواية، فجعلوا المعنى أحاديث مرفوعة. أو كانت معاني مفهومة من إشارات الكتاب والسنة جعلوها أحاديث مسندة برأسها عمدا، أو كانت جملا شتى في أحاديث مختلفة جعلوها حديثاً واحدا بنسق واحد.

ومظنة هذه الأحاديث كتاب الضعفاء لابن حبان والكامل لابن عدي وكتب الخطيب وأبي نعيم والجوزقاني وابن عساكر وابن نجار[١] والديلمي[٢]. وكاد مسند الخوارزمي[٣] يكون من هذه الطبقة. وهذه الطبقة مادة كتاب الموضوعات لابن الجوزي.

قال المولى عبدالعزيز الدهلوي[٤]: وأحاديث هذه الطبقة التي لم يعلم في

---

(١) هو أبوعبدالله محمدبن محمودبن الحسن بن هبة اللهبن محاسن البغدادي (٥٧٨ـ٦٤٣هـ). مؤرخ، حافظ للحديث، وكان من أعيان الثقات مع الدين والصيانة والفهم وسعة الرواية. له: «تاريخ بغداد» ذيل به على الخطيب و« المؤتلف » ذيل به على ابن ماكولا.
تذكرة الحفاظ ٤/ ١٤٢٨. طبقات الحفاظ ٥٠٢.

(٢) هو ناصر بن الحسين بن محمد بن على، المشهور بناصر العمري (٤٤٤هـ). فقيه شافعي من أهل « مرو الشاهجان » كان عليه مدار الفتوى والمناظرة وكان فقيرا قانعا باليسير، قال السبكي: له مصنفات كثيرة.
تهذيب الأسماء واللغات: القسم الأول ١٢١. الأعلام ٧/ ٣٤٧.

(٣) هو محمد بن موسى أبو بكر الخوارزمي (٠٠ ـ ٤٥٢هـ). إمام حنفي. انتهت إليه الرياسة الحنفية وكان حسن الاعتقاد.
المغني للشيخ محمد طاهر بن علي الهندي ص٣٠.

(٤) هو عبدالعزيز بن أحمد ولي الله الدهلوي (١١٥٩ ـ ١٢٣٩هـ). مفسر، ومن أكابر علماء الحديث بالهند ومشارك في العلوم العربية والدينية والعقلية والرياضية. له كتب منها « فتح العزيز » في التفسير.
مقدمة بستان المحدثين (المترجم باللغة الأردية) ص٣٥٠. الاعلام ٤/ ١٤. معجم المؤلفين ٥/ ٢٤٣.

القرون الأولى اسمها ولا رسمها وتصدى المتأخرون لروايتها فهي لا تخلو عن أمرين : إما أن السلف تفحصوا عنها ولم يجدوا لها أصلا حتى يشتغلوا بروايتها . أو وجدوا لها أصلا ولكن صادفوا فيها قدحا أو علة موجبة لترك روايتها فتركوها . وعلى كل حال ليست هذه الأحاديث صالحة لا للاعتماد عليها . وقد جعلها ابن الجوزي في موضوعاته مجروحة مطعونة وبرهن على وضعها وكذبها . وكتاب « تنزيه الشرية » يكفي لدفع تلك الغايلة .

الطبقة الخامسة : ما اشتهر على ألسنة الفقهاء والصوفية والمؤرخين ونحوهم وليس له أصل في هذه الطبقات الأربع . ومنها مادة الماجن في دينه العالم بلسانه ، فأتى بإسناد قوي لا يمكن الجرح فيه ، وكلام بليغ لا يبعد صدوره عنه ﷺ . فأثار في الاسلام مصيبة عظيمة .

لكن الجهابذة من أهل الحديث يوردون مثل ذلك على المتابعات والشواهد فتهتك الأسانيد ويظهر العوار .

أما الطبقة الأولى والثانية فعليهما اعتماد المحدثين . وأما الطبقة الثالثة فلا يباشرها إلا النحارير الجهابذة الذين يحفظون أسماء الرجال وعلل الحديث . نعم ربما يؤخذ منها المتابعات والشواهد ، وأما الرابعة فإن شئت الحق ، فطوائف المبتدعين من الروافض والمعتزلة وغيرهم يتمكنون بأدنى عناية أن يلخصوا منها شواهد مذاهبهم ، فالاقتصار بها غير صحيح في معارك العلماء بالحديث[1] .

وبهذه الجهود الجبارة حفظت السنة وظلت وستظل إن شاء الله مصدرا ثانيا للتشريع الإسلامي إلى أبد الأباد .

---

(١) راجع « الحطة » للإمام صديق حسن خان من صفحة ١٢٣ ـ ١٣٤ .

الباب الأول

اهتمام المحدثين بنقد الحديث

التوطئة: ظهور الإسناد وأهميته

١ ـ أثر الحركات الهدامة في وضع الأحاديث

٢ ـ الحركات تتقوى

٣ ـ المحاولة للقضاء على الفتنة

٤ ـ رد الفعل الشديد عند الصحابة والتابعين

٥ ـ أهمية الإسناد

٦ ـ الإسناد ركن من ركني الحديث

٧ ـ دور الرحلة في خدمة الإسناد

٨ ـ أثر الإسناد في نقد الحديث

٩ ـ استعمال الإسناد لرواية الكتب

١٠ ـ الإسناد من اختصاص المسلمين

التوطئة: ظهور الإسناد وأهميته

١ ـ أثر الحركات الهدّامة في وضع الأحاديث

إن دخول أخلاط من الناس في الإسلام أوجد بين المسلمين جماعات غير متشبعة بالمعنى الصحيح للإسلام، وبالولاء الكامل المطلق لله ولرسوله، وبالشعور الرقيق لمكانة القرآن وسنة الرسول ﷺ.

ولم يلفت الأنظار في عهد أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلا واقعة أو واقعتان. فلما كان آخر عهد عثمان بن عفان وجدت حركة سرية، للنيل من مكانة الصحابة والسنة النبوية، لعلمهم أن الصحابة هم القوة الجبارة وراء الفتوحات الإسلامية. وأن السنة هي المصدر الثاني بعد القرآن للإيمان والعقيدة والعمل الصالح.

وقد أصبحت قيادة الحركة في أيدي اليهود من جنوب اليمن وعلى رأسهم الخِبُّ اللعين عبدالله بن سبأ.

وقد بدأ عملهم السري في المستوطنات العسكرية ـ أجناد المسلمين ـ في البصرة والكوفة والشام ومصر. ولم يكن يوجد في تلك المستوطنات من الصحابة إلا قليلون، فكان الجو ملائماً جداً لإيجاد الخلايا الفاسدة ضد الإسلام[١].

كما أن قلة بضاعة النزل في تلك المستوطنات في العلم وبداوتهم وما يتبعها من الأمور الأخرى، كانت من أهم الأسباب لوقوعهم في فخ أولئك الماكرين الذين كانت إثارة الفتن هدفهم، وبيع الفساد دينهم وعقيدتهم[٢] وأولئك المتآمرون كانوا يعلمون جيداً، أنه من الاستحالة في مكان، التعرض للقرآن

---

(١) راجع ابن خلدون ٢/ ١٣٨.

(٢) راجع ما ذكره الحافظ ابن حجر في الاصابة ١/ ١٦١، ١٧٤.

الكريم، كما كانوا يعرفون تماماً أن الكذب لا يمكن أن يصدر من الصحابة أو أن يروج بينهم[١].

فالتجأ المتآمرون إلى أولئك الأخلاط من الناس، وأخذوا يضعون الأحاديث على أفواه بعض الصحابة الذين كانوا يذيعون عنهم بين أولئك الناس أن هؤلاء وحدهم كانوا على صلة مخلصة بالرسول ﷺ دون غيرهم من الصحابة. ولذلك نجد الحافظ ابن حجر العسقلاني، يشير إلى أن حركة ابن سبأ إنما استهدفت الإساءة إلى مكانة الصحابة وإلى الأحاديث النبوية في وقت واحد[٢].

وقد نقل الحافظ على لسان الشعبي: أول من كذب، عبدالله بن سبأ[٣].

٢ ـ الحركات تتقوى:

فلما توفي عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وانتشرت الفوضى في صفوف المسلمين، جمع عثمان رضى الله عنه، ولاة المناطق واستشارهم في الأمر. فقال بعضهم: أرى لك يا أمير المؤمنين أن تشغلهم بالجهاد عنك[٤]. ولكن الوقت كان متأخرا. إذ الفتنة كانت قد أخذت مأخذها في رؤوس كثير من الناس.

---

(١) قال أنس بن مالك: ولكنا لا يتهم بعضنا بعضا (طبقات ابن سعد ٧/ ١٢، وتقول عائشة عندما سمعت عمر وابنه عبدالله ـ رضى الله عنهما ـ يرويان حديث إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه: رحم الله عمر وابن عمر، والله ما هما لكاذبين ولا مكذبين ولا مستزيدين (مسند أحمد ٦/ ٢٨١) ويقول عمر عن فاطمة بنت قيس: لا نترك كتاب الله وسنة نبيه لقول امرأة لا ندري أحفظت أم نسيت ولم يقل: أصدقت أم كذبت (أخرجه مسلم في باب المطلقة ثلاثا لا نفقة لها ٢/ ١١١٩ وأخرجه في باب ما جاء في المطلقة ثلاثا لا سكنى لها ولا نفقة ٣/ ٤٨٤.

(٢) راجع لسان الميزان ٣/ ٢٨٩.

(٣) المرجع السابق ٣/ ٢٨٩.

(٤) تاريخ الكامل لابن الأثير الجزري ٣/ ٥٧.

٣ ـ المحاولة للقضاء على الفتنة:

وأخذت في الشدة بمر الزمن، وابتلي المسلمون بالحرب الأهلية، وكاد المؤرخون أن يجمعوا على أن السبئيين هم الذين حولوا الصلح إلى الحرب ـ في وقعة الجمل ـ ثم استمرت الفتن، ووقعت حرب الصفين، ثم حروب الخوارج، والسبئيون يعملون تحت الستار لنشر الأكاذيب.

وقد حاول علي رضي الله عنه أن يقضي على الفتنة، ولكن الأمور كانت قد فسدت إلى أبعد الحدود، فإن السنوات الماضية كانت كافية لبث الموضوعات والأكاذيب على لسان الرسول ﷺ بين أجناد المسلمين ـ خطب عبد الملك ابن مروان مرة في المدينة، فقال: قد سألت علينا أحاديث من قبل هذا المشرق ولا نعرفها[١].

ولم يكن الأمر مختصراً على مدينة دون أخرى، فقد تنقل ابن سبأ بنفسه بين المدن الإسلامية، يبث السموم، وينشر الأكاذيب ويعد الأتباع لمواصلة الحركة.

وبالاضافة إلى هذا، برز ما يصح أن يطلق عليه مشكلات النصر، إذ بدا الخلاف يدب بين المسلمين، والنعرات القبلية تعمل عملها في مرضى النفوس، فانخرم عقد المسلمين إلى طرائق وفرق تتصارع. وفي هذا المناخ المربد، كان المجال فسيحا لتداخل الآراء، وتسربها من أولئك الذين ألفوا حضارات ودينات مختلفة، عجت بها رقعة الشرق، كالمسيحية، واليهودية، والزرادشتية والمانوية، والمزدكية، وسواها.

فاجتروا معهم في ظل الإسلام هذه الديانات، محاولين تلوين الإسلام بها[٢].

---

(١) طبقات ابن سعد ٥/ ١٧٣.

(٢) الجرح والتعديل لأبي لبابة ص٢٤.

وهكذا تضافرت الفتنة السبئية مع :

أ ـ الخلافات السياسية المبكرة بين الأمويين والعلويين والزبيريين .

ب ـ المذاهب الكلامية ، من خوارج ومعتزلة وشيعة .

جـ ـ وخرافات الأخلاط من الناس ، ومبالغات من ينسبون إلى الزهد .

تضافرت كل هذه الأسباب على الوضع والتزيد في الحديث .

٤ ـ رَدُّ الفعل الشديد عند الصحابة والتابعين:

ويرى النقاد : أن الأقوال التي وردت من صغار الصحابة وكبار التابعين حول امتناعهم عن رواية الحديث ، إنما كانت نتيجة عاجلة ورد فعل عنيف ، لانتشار الأحاديث المكذوبة . روى مسلم عن مجاهد قال : جاء بشير العدوى إلى ابن عباس فجعل يحدث ويقول : قال رسول الله ﷺ ، قال رسول الله ﷺ فجعل ابن عباس لا يأذن لحديثه ، ولا ينظر إليه ، فقال : يا ابن عباس ، مالي أراك تسمع لحديثي ، أحدثك عن رسول الله ﷺ ولا تسمع؟ فقال ابن عباس : إنا كنا مرة إذا سمعنا رجلا يقول قال رسول الله ﷺ ابتدرته أبصارنا ، وأصغينا إليه بأذاننا ، فلما ركب الناس الصعب والذلول لم نأخذ من الناس إلا ما نعرف[١] .

والقرائن تشير إلى أن الحوار وقع في البصرة ، عندما كان ابن عباس والياً عليها . ويبدوا أن ابن عباس لم يكن وحده الذي حصل عنده رد الفعل ، فإن استعمال كلمة الجمع (إنا كنا) دليل واضح على أنه وجدت في ذلك الوقت جماعة ترى هذا الرأى . وإلى هذا يشير ما رواه الحاكم عن الحسن عما جرى بين عمران بن حصين رضى الله عنه وبين رجل طلب منه أن يحدثه بالقرآن فقط ، فقال له عمران : أنت وأصحابك تقرءون القرآن ، أكنت محدثي عن الصلاة وما فيها وما حدودها؟

---

(١) مقدمة مسلم ٨١ ، ٨٢ .

أكنت محدثّي عن الزكوة في الذهب والإبل والبقر وأصناف المال، ولكن قد شهدت وغبت أنت. ثم قال فرض علينا رسول الله ﷺ في الزكوة كذا وكذا فقال الرجل: أحييتني، أحياك الله[١]. وقد أورده الخطيب في باب تخصيص السنن لعموم محكم القرآن وذكر الحاجة في المجمل إلى التفسير والبيان[٢].

وإلى هذا يشير ما قاله علي بن أبي طالب رضي الله عنه قاتلهم الله أي عصابة بيضاء سودوا، وأي حديث من حديث رسول الله ﷺ أفسدوا[٣]. وروى مسلم عن أبي إسحاق قال: لما أحدثوا تلك الأشياء بعد علي، قال رجل من أصحاب علي: قاتلهم الله أي علم أفسدوا[٤].

ولكن من المعلوم بالضرورة أن الإحجام عن الرواية، لم يكن الحل الصحيح للمشكلة، فإن الأحاديث النبوية دين وشرح للقرآن الكريم. ولذا كان لابد من الحلول الجذرية. ومن التقيد بأصول وقواعد تضع الحد من هذه الظاهرة الخطيرة وتنقح الصحيح من المكذوب. فظهر السؤال عن الإسناد.

٥ ـ أهمية الإسناد:

روى مسلم بسنده عن ابن سيرين قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا: سمّوا لنا رجالكم. فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل البدع، فلا يؤخذ حديثهم[٥]. وقد روى نحوه ابن أبي حاتم[٦].

وفي رواية أخرى لمسلم عن ابن سيرين قال: إن هذا العلم دين فانظروا

---

(١) المستدرك للحاكم ١/ ١٠٩، كتاب العلم وصحّحه الحاكم وأقره الذهبي.
(٢) الكفاية/ ٤٦.
(٣) تذكرة الحفاظ ١/ ١٢.
(٤) مقدمة مسلم/ ١٢٩.
(٥) مقدمة مسلم/ ٨٤،
(٦) الجرح والتعديل ج١/ ق١/ ص٢٨.